eISSN 2600-8408
http://journals.iium.edu.my/al-fiqh
Pp. 45 - 58

Copyright (C) 2022
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

استئجار الأرحام عند مسلمي بانكوك؛ أسبابه وأضراره وحلوله: دراسة فقهية ميدانية

نواوي عاراوان[١]، غالية بوهدة[٢]، ميسزيري سيتيريس[٣]

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة موضوع "استئجار الأرحام عند مسلمي بانكوك؛ أسبابه وأضراره وحلوله: دراسة فقهية ميدانية"؛ وذلك أن هذه القضية حدثت عند مسلمي بانكوك نتيجة عدة أسباب، في حين أنهم لا يدركون بشكل دقيق الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه القضية. ويتناول البحث دراسة واقع استئجار الأرحام عند مسلمي بانكوك من حيث انضباطه بالأحكام الشرعية، وأسبابه وآثاره في الأقلية المسلمة. وقد توسَّل الباحثون المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وأجروا دراسة ميدانية قوامها المقابلات الشخصية والمتابعات مع بعض مستأجري الأرحام المسلمين، إضافة إلى بعض القضاة وأئمة المساجد وأعضاء اللجنة الإسلامية في بانكوك. وقسَّم الباحثون البحث إلى عنصرين رئيسين؛ فبدؤوا بإبراز مفهوم استئجار الأرحام وما يتعلق به من المفاهيم الأساسية، ثم تطرّقوا إلى أسبابه وأضراره وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية. ومن أبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث أن مسلمي بانكوك أقلية في مجتمع تحكمه السلطة البوذية؛ مما أدَّى إلى قلة علمهم بالأحكام الشرعية خاصة أحكام القضايا المعاصرة المتعلقة بالأسرة المسلمة. ويأمل الباحثون من مسلمي بانكوك أن يصححوا فهمهم لقضية استئجار الأرحام وفقًا للفقه الإسلامي، وأن يطبّقوها تطبيقًا صحيحًا، دارئين بذلك مفاسد الإخلال بالأسرة في بنائها واستقرارها بما يتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة.

الكلمات المفتاحية: استئجار الأرحام، الأسرة، الرحم، مسلمو بانكوك، الفقه الإسلامي.

Commercial Surrogacy for Muslims of Bangkok, its Causes, Harms and Solutions: A Jurisprudential Field Study

Abstract

The research aims to study the topic of "Commercial Surrogacy for Muslims of Bangkok, its Causes, Harms and Solutions: A Jurisprudential Field Study". This is because this issue occurred among the Muslims of Bangkok as a result of several causes, while being unaware of the exact Sharī'ah rulings related to this issue. This research deals with the study of the reality of surrogacy among the Muslims of Bangkok in terms of its adherence to Sharī'ah rulings, its causes, and effects on the Muslim minority. The researchers used the inductive and analytical approaches and conducted a field study consisting of personal interviews and follow-ups with some Muslims who are involved in commercial surrogacy, in addition to some judges, imams of mosques and members of the Islamic Committee in Bangkok. The researchers divided the research into two main components. They began with highlighting the definition of surrogacy and the basic concepts related to it, then they touched upon its causes, harms, and solutions in the light of Islamic jurisprudence and field study. Among the most prominent findings of this research is that the Muslims of Bangkok are a minority in a society governed by Buddhist authorities, which led to their lack of knowledge of the Sharī'ah rulings, especially the rulings of contemporary issues related to the Muslim family. The researchers expect from the Muslims of Bangkok to correct their understanding of the issue of surrogacy according to Islamic jurisprudence, and to apply it correctly, avoiding the negative effects of disrupting the family in its construction and stability in accordance with the Sharī'ah objectives in preserving the family.

Keywords: Commercial Surrogacy, Family, Uterus, Muslims of Bangkok, Islamic Jurisprudence.

[١] طالب دكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. nawawee_thai@hotmail.com

[٢] أستاذة مشاركة، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. bouhedda@iium.edu.my

[٣] أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. miszairi@iium.edu.my

المحتوى

المقدمة	46
المبحث الأول: مفهوم استئجار الأرحام وما يتعلق به من مفاهيم أساسية	48
المطلب الأول: تعريف استئجار الأرحام لغة واصطلاحا	48
المطلب الثاني: صور استئجار الأرحام التي حدثت في بانكوك	48
المطلب الثالث: حكم استئجار الأرحام في ضوء الفقه الإسلامي	49
المطلب الرابع: استئجار الأرحام في القانون التايلاندي	50
المبحث الثاني: أسباب استئجار الأرحام وأضراره عند مسلمي بانكوك، وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية	51
المطلب الأول: أسباب استئجار الأرحام في بانكوك	51
المطلب الثاني: أضرار استئجار الأرحام ومفاسده في بانكوك	53
المطلب الثالث: حلول مشكلة استئجار الأرحام في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية	54
الخاتمة	57
التوصيات	57
المراجع	58

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين، ثم جعل نسله نطفة في قرار مكين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد؛

فإن الإسلام جاء ليحافظ على الضروريات ومنها حفظ النسل، بغية الحفاظ على الجنس البشري، قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا**﴾ [الفرقان: ٥٤].

ومن نوازل العصر وقضاياه المستجدة –في الطب عمومًا وفي الإنجاب ومعالجة الإرادة في الحصول على الأولاد خصوصا– استحداث طريقة جديدة للاستيلاد، وهي استئجار الأرحام، والتي أصبحت حلًّا في نظر المجتمع البانكوكي لمشكلة الحصول على الأولاد. واستئجار الأرحام ظاهرة عصرية ظهرت في السنوات الأخيرة، ويتمثَّل في استئجار رحم امرأة سليم، وزرع اللقيحة –المكونة من بويضة امرأة ملقحة بنطفة زوجها– فيه، مقابل أجر مالي، حتى إذا وضعت المرأة المولود سلَّمته للزوجين، ليصبح المولود ولدهما قانونا وشرعا.

وهذه القضية المعاصرة وُجِدَت في بلاد الغرب، لكنها للأسف وصلت إلى المجتمع المسلم في بانكوك؛ لذا تظهر الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع بشكل تحليلي؛ لأن الواقع المعاصر يُظهر أن استئجار الأرحام أمر جائز، على اعتبار أنه عقد بين البائع والمشتري في باب الإجارة من المعاملات، إذ فيه دفع الثمن وأخذ المنفعة، ولكن الحقيقة أن القضية ليست على هذا النحو بإطلاق؛ لما فيها من كثير من المفاسد والمشاكل الاجتماعية والصحية، عوضا عن كونها حرامًا وظلمًا ومخالفَة للشريعة الإسلامية.

وتأتي هذه المقالة لتوضِّح حكم استئجار الأرحام في الفقه الإسلامي وبيان صوره وأسبابه وأضراره وذكر حلوله. وتبرز أهمية الموضوع من كونه لبنة في بناء الأسرة بما يتوافق مع مقاصد الشرع، والأسرة هي المجتمع الصغير، والمجتمع الصغير يشكِّل المجتمع الكبير، والمجتمع الكبير جزء من الأمة الإسلامية، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وبالتالي صلحت الأمة.

ومن الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع كتاب "**تأجير الأرحام وأثره في نظر الشريعة الإسلامية والطب**"، للدكتورة ساجدة طه محمود، نشر في عام ٢٠١٠م. بيّنت المؤلفة فيه ماهية تأجير الأرحام والحكم الشرعي والطبي لاستئجار الأرحام، ووضّحت الآثار المترتبة على استئجار الأرحام، كما بيَّنت أن استئجار الأرحام حرام إذا كان في الأمر طرف ثالث غير الزوج والزوجة، وهذا معناه تحريم مشروع الأم البديلة تحريمًا قطعيًّا؛ لأنها تتضمن إدخال نطفة رجل في رحم امرأة لا يوجد بينهما علاقة زوجية، فهو يدخل في معنى الزنا، ويؤدي إلى اختلاط الأنساب. وهذا الكتاب له صلة مباشرة بمقالتنا وهو كتاب جيد، غير أن المؤلفة ذكرت ما يتعلق بتعريف تأجير الأرحام وأثره في نظر الشريعة الإسلامية فقط، ولم تتطرق إلى ما يتعلَّق بكيفية تأجير الأرحام وصوره بشكل أعمق وإلى موقف القانون التايلاندي في الموضوع، وهو ما يتكفَّل الباحثون ببيانه.

وثمة مقالة بعنوان "**استئجار الأرحام والآثار المترتبة عليه**"، للدكتورة كريمة عبود جبر، نشرت بكلية التربية الأساسية-جامعة الموصل في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ٩- العدد الثالث- ٢٠١٠م. وهذه المقالة لها روابط مباشرة بمقالتنا؛ لأن الكاتبة بيّنت صور الرحم المستأجر والحكم الشرعي لكل صورة مع الأدلة والآثار المترتبة على كل صورة، إضافة للمفاسد والأضرار المترتبة على هذه العملية، والتي منها الجنين، الذي يتأثر عندما يكون في رحم المستأجرة بسبب البيئة المحيطة به، وقد يكون في ذلك سلوكيات وعادات ضارَّة من قبل المرأة المستأجرة -مثل التدخين- تؤدي إلى تشوهات الجنين. لكن سيضيف الباحثون على هذه الدراسة الأسباب المشجعة إلى استئجار الأرحام عند مسلمي بانكوك، والبحث عن حلول هذه المشكلة في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية.

وهناك مقالة بعنوان "**تأجير الأرحام في الفقه الإسلامي**"، للدكتورة هند الخولي، نشرت في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧- العدد الثالث-٢٠١١م. وبيّنت الكاتبة أن موضوع تأجير الأرحام جاء لمعالجة عدة حالات من عقم الزوجين، وهو عقد على منفعة رحم بشغله بلقيحة أجنبية عنه بعوض. وأفادت الكاتبة أن تأجير الأرحام محرم شرعًا بدليل قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ**﴾ [المؤمنون: ٥-٦]؛ حيث إن مفهوم الآية يدل على أن تأجير الأرحام حرام؛ لأن حفظ الفروج مطلق يشمل فرج الآخر أو ماءه، والمخاطب هنا يشمل الرجال والنساء على حد سواء. وهذه جيدة ولها صلة مباشرة بمقالتنا، لكن الكاتبة ذكرت ما يتعلق بتعريف تأجير الأرحام وحكمه في الفقه الإسلامي فقط، ولم تتطرق إلى ما يتعلق بكيفية تأجير الأرحام وصوره بشكل عميق، الأمر الذي يتكفَّل الباحثون ببيانه.

وكتاب آخر بعنوان "**فتاوى النساء للمرأة المسلمة**"، للدكتور علي جمعة، من منشورات دار المقطم للنشر والتوزيع- القاهرة- ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م. حيث تناول المؤلف موضوع فتاوى النساء للمرأة المسلمة، وفي فتوى تتعلق بتأجير الأرحام ذكر المؤلف أنه ممنوع وحرام؛ وعلَّل أن النطفة والبويضة تُؤخذان من طرف ثالث، الأمر الذي لا يجوز في الشريعة الإسلامية. غير أن المؤلف ذكر فتواه مختصرة ولم يذكر الأدلة بالتفصيل، وهو ما سيقوم به الباحثون.

ومقالة أخرى بعنوان "**استئجار الأرحام: شركات تساعد موظفيها وتتكفل بالنفقات**"، للسيد كريستين رو(Cristian Ro)، المنشورة في جريدة بي بي سي (BBC)، في ١٧ سبتمبر ٢٠١٩م. وفي هذه المقالة بين الكاتب ما يتعلق بمزايا استئجار الأرحام ومصالحه، وأنه وسيلة من وسائل زيادة السكان في البلد، حيث تساعد شركة سامسرا (Samsara) في الولايات المتحدة الأمريكية عمَّالها في نفقات استئجار الأرحام. ومن أمثلة ذلك ما حدث مع السيد ويليام بريستون (William Preston) وزوجه من المثليين، إذ فكَّرا جديًّا بتكوين أسرة بعد أن تجاوز عمرهما الثلاثين سنة، لكن تكاليف التبني واستئجار الرحم الباهظة حالت دون تحقيق مرادهما، غير أنه شعر بالسعادة بعد ذلك لأن الشركة أعلنت بأنها ستمنح كل موظف اعتبارًا من عام ٢٠١٩م ما يصل إلى خمسة عشر (١٥) ألف دولار سنويًّا لتغطية نفقات علاج العقم والتلقيح الاصطناعي، وهذا يشمل تكاليف استئجار الأرحام أيضًا. والمفيد في هذه المقالة أنها ترشد الباحثين إلى معرفة الموقف من هذه القضية في أنحاء العالم لا سيما في أمريكا. وتتجلى إضافة الباحثين في بيان أضرار استئجار الأرحام؛ لأن استئجار الأرحام ليس له مصالح فحسب كما كتب الكاتب في المقالة وإنما له أضرار قد تكون أكثر من مصالحه.

الخلاصة من الدراسات السابقة: أفاد الباحثون في دراسة الموضوع إفادة كبيرة من الدراسات السابقة، ولو نظرنا إليها لوجدنا لكل دراسة خصوصيتها فيما يتعلق بقضية استئجار الأرحام، من ذلك: تعريف استئجار الأرحام، وحكمه، وأثره في نظر الشريعة الإسلامية والطب. وقد بدا للباحثين أنه لم يكن هناك إلا عدد يسير ممَّن كتب في الموضوع، فأرادوا أن يقوموا بجمع تلك الدراسات في مقالة واحدة؛ لتظهر من خلالها الصورة الكاملة لاستئجار الأرحام وأضراره وكيفية

حلوله. ويحاول الباحثون في سبيل ذلك دراسة المشكلة بمنهج علمي دقيق بهدف تحقيق أهداف البحث واقتراح حلول مناسبة للمشكلة في المجتمع المسلم البانكوكي.

المبحث الأول: مفهوم استئجار الأرحام وما يتعلق به من مفاهيم أساسية

إن بعض المسلمين في بانكوك يعتقدون أن استئجار الأرحام أمر جائز كالبيع والشراء، لما فيه من دفع المال وأخذ المنفعة؛ لذا كان على الباحثين أن يكتبوا هذا المبحث لبيان مفهوم استئجار الأرحام وما يتعلق به من مفاهيم أساسية؛ ليكون نبراسًا لهم في تحقيق مناطه بغية بيان حكمه في الشرع. وفي سبيل هذا يتضمن المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف استئجار الأرحام لغة واصطلاحا

كلمة استئجار الأرحام تتكَّون من كلمتين، هما: الاستئجار والأرحام؛ لذا لا بدَّ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل منهما.

أولا: الاستئجار لغة واصطلاحا:

١) الاستئجار لغة: من باب استأجر يستأجر استئجارا، وأصله من فعل "أجر: يأجر: إجارة. والإجارة هي ما أعطيت من أجر في عمل، ثم استعملت في العقد. ويقال: آجرت الدار فأنا مؤجِر، والأجرة: الكراء. ويقال: آجرت المرأة البغية نفسها مؤاجرة أباحت نفسها بأجر" (Ibn Manẓūr, 2014, 1/59).

٢) والاستئجار اصطلاحا "عقد على المنافع بعوض معلوم" (al-Ṣādiq, 2016, 14). وأما الألف والسين والتاء فتدل على الطلب، أي: طلب تأجير الأرحام.

ثانيا: الأرحام لغة واصطلاحا:

١) الأرحام لغة: "جمع رَحِمَ، والرَّحِم هو رحم الأنثى، وهو بيت منبت الولد ووعاؤه في البطن" (Ibn Manẓūr, 2014, 5/126).

٢) والأرحام اصطلاحا عرّفها أكثر الفقهاء بأنها "كافَّة الأقارب" (al-Kawlī, 2011, 278).

أما التعريف المختار لاستئجار الأرحام في مقالتنا فهو: طلب تلقيح ماء رجل (النطفة) بماء امرأة (البويضة) تلقيحًا خارجيًّا في وعاء اختبار، ثم زرع هذه البويضة الملقحة (اللقيحة) في رحم امرأة أخرى تتطوَّع بحملها حتى ولادة الجنين مقابل مبلغ معين من المال، وبعد ذلك يتولى الزوجان رعاية المولود ويكون ولدهما قانونًا وشرعًا (เกวลิน, 2018, 13).

المطلب الثاني: صور استئجار الأرحام التي حدثت في بانكوك

بعد وصول الباحثين إلى بحوث الأطباء التايلانديين ومقالاتهم وجدوا أن صور استئجار الأرحام التي حدثت في بانكوك لا تخلو من الصور التالية:

الصورة الأولى: أن يجري تلقيح خارجي في أنبوب اختبار بين نطفة الرجل وبويضة زوجته، ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة أخرى للحمل (ศิริลักษมี, 2018, 27).

الصورة الثانية: أن تلقح بويضة الزوجة بماء رجل أجنبي، وتوضع اللقيحة في رحم المرأة المستأجرة (ศิริลักษมี, 2018, 28).

الصورة الثالثة: أخذ بويضة امرأة سواء كانت متزوجة أو لا، وتلقح من ماء رجل أجنبي سواء كان متزوجا أو لا، ثم يزرع الجنين في رحم امرأة أجنبية سواء أخذت البويضة منها أو من غيرها (ศิริลักษมี, 2018, 28).

وهذه صور استئجار الأرحام التي تجري في بانكوك كما أفادت الطبيبة سيري لكسامي (طبيبة متخصصة في قسم الأمراض التناسلية بمستشفى رام خام هينج ببانكوك) في مقالتها.

وإذا وصل الزوجان إلى النتيجة (حصول المولود) دفعا مبلغا معيَّنا للمرأة المستأجَرة وللأطباء الذين أشرفوا على العملية، وبعد ذلك يثبت لهما الحق في رعاية المولود قانونًا.

المطلب الثالث: حكم استئجار الأرحام في ضوء الفقه الإسلامي

ذكرنا سابقا تعريف استئجار الأرحام وصوره، وفي هذا المطلب سنذكر حكم كل صورة، وذلك على النحو التالي:

أولا: حكم الصورة الأولى: اختلف العلماء إلى قولين:

القول الأول: ذهب إلى التحريم، وهذا قول أكثر العلماء المعاصرين، وهو مأخوذ من قرار مجمع البحوث الإسلامية بمصر بجلسته المنعقدة بتاريخ الخميس ٢٩ مارس ٢٠٠١م، وقرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ إلى يوم الإثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩-٢٨ يناير ١٩٨٥م، وممن ذهب إلى التحريم الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء (al-Sālūs, 2002, 685). واستدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة، منها:

١. إن الأصل في الأبضاع التحريم، ولا يباح إلا ما نصَّ عليه الشارع، والرحم يكون -دائمًا- تابعًا لبضع المرأة، والبضع لا يحل إلا بعقد شرعي صحيح، وكذلك الرحم لا يجوز شغله بغير حمل الزوج فيبقى على أصل التحريم.
٢. إن الرحم ليس قابلًا للبذل والإباحة، والشارع حرَّم استمتاع غير الزوج ببضع المرأة؛ لأنه يؤدي إلى شغل رحم المرأة التي استمتع ببضعها بنطفة لا يسمح الشرع بوضعها إلا في إطار علاقة زوجية يقرّها الشارع فقط؛ فيكون الرحم -أيضًا- غير قابل للبذل والإباحة من باب أولى، وذلك للمحافظة على صحة الأنساب.
٣. إن استئجار الأرحام فيه انكشاف عورة المرأة والنظر إليها ولمسها، والأصل في ذلك أنه محرَّم شرعًا لا يجوز إلا في حالة الضرورة أو الحاجة في حق صاحبة البويضة، وكلاهما منتف في حق صاحبة الرحم البديل؛ لأنها ليست الزوجة المحتاجة للأمومة.
٤. لو نظرنا إلى أهداف الشريعة الإسلامية ومقاصدها لوجدنا منها: سد الأبواب التي تؤدي إلى حدوث النزاع والخلاف، فكل ما يؤدي إلى حدوث نزاع بين الأفراد فهو غير جائز في الشريعة الإسلامية، واستئجار الأرحام يؤدي إلى حدوث النزاع غالبًا حول الأم الحقيقية، أهي صاحبة البويضة أم الحامل، وغير ذلك من مثارات النزاع.

القول الثاني: ذهب إلى الإباحة، وهذا رأي بعض العلماء المعاصرين، منهم الدكتور عبد المعطي بيومي-عميد كلية أصول الدين وعضو اللجنة الدينية بمصر- وغيره. واسْتُدِلَّ لهذا القول بأدلة كثيرة، منها: (Karīmāh, 2010, 248).

١. القاعدة الفقهية "الأصل في الأشياء الإباحة"؛ فيجوز استئجار الأرحام لاندراجه تحت عموم القاعدة.
٢. قياس الرحم على الثدي بجامع التغذية، إذ تتم التغذية عن طريق الفم في حالة الإرضاع، كما تتم في الرحم بمواد مستخلصة من الطعام في أحشاء الأم بواسطة الحبل السري، فالتغذية مصدر الغذاء الضروري لاستبقاء الجنين في كل منهما.
٣. وجود حالة الحاجة الشرعية؛ وذلك إذا كانت المرأة لا تستطيع أن تحمل بنفسها بسبب بعض الأمراض الوراثية ولها رغبة شديدة في تحصيل الولد، فيجوز لها استئجار الأرحام باعتبار حاجتها لذلك، والحاجة تنزل منزلة الضرورة (ʾAḥmad, n.d. 255).

ثانيا: حكم الصورة الثانية والثالثة: لا خلاف بين العلماء بأن هاتين الصورتين (تلقيح بويضة الزوجة من مني أجنبي أو بويضة أجنبية مع مني أجنبي) حرام لا يجوز بأي حال من الأحوال (al-Qaraḍāwī, 2012, 209).

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي على الزوج إطعام المرأة والوليد، والكسوة على قدر الجدة (al-Daynūrī, n.d. 1/81). فالآية تدل على أن الأب الذي يتكوَّن الجنين من مائه هو المولود له، وهذه الصورة خلاف ذلك، فالجنين تكوَّن من ماء رجل غريب ليس بزوج لها، وفي ذلك خلط للأنساب حرَّمته الشريعة الإسلامية (ʿId, 2017, 24).

كما أن هاتين الصورتين تشبهان في حقيقتها معنى الزنا؛ لأن في كليهما وضع ماء رجل أجنبي في رحم امرأة ليس بينهما علاقة زوجية شرعية، فيكون الطفل المولود كولد الزنا، لا يثبت للطفل نسب من صاحب المني؛ لأنه ليس بزوج ولا في

حالة شبهة (ʿId, 2017, 26)، كما أثبت النبي ﷺ في قوله: ((الولدُ للفراشِ، وللعاهِرِ الحَجَرُ)) (al-Bukhārī, 2002, 2/15).

أما العلماء بمملكة تايلاند والقضاة واللجنة الإسلامية ببانكوك؛ فقد اتفقوا على أن استئجار الأرحام غير جائز مطلقًا بكل صوره؛ لأنه يدخل فيه طرف ثالث سواء كان من جهة نطفة الرجل أو بويضة المرأة المستأجرة؛ حيث نظروا إلى القاعدة الفقهية "درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح"؛ لأن قضية استئجار الأرحام فيها مفاسد ومجلبة للخلاف؛ إذ يحصل النزاع بين الأفراد في المجتمع، واختلاط الأنساب بين الأم المستأجرة والأم صاحبة البويضة، ومن هنا فهذه القضية لا تتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ النسل (al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk. 2018, 4/9). ويرى الباحثون أن هذا الموقف هو الأنسب في العصر الحاضر؛ لأنه وقت تظهر فيه المشاكل الأسرية بكثرة، فالوقاية خير من العلاج.

وفي واقع الأمر، فتاوى العلماء بمملكة تايلاند يتابع أكثرها فتاوى جمهورية مصر العربية؛ لأن مسلمي مملكة تايلاند يعتمد معظمهم على المذهب الشافعي كأهل مصر، إضافة إلى أن معظم العلماء التايلانديين تخرَّجوا من جامعة الأزهر بمصر. وفيما يتعلَّق بقضية استئجار الأرحام فيرى علماء مصر أنه حرام، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد كريمة –أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر–: الذي يكون من ضمن استئجار الأرحام، سواء كان من قبل الطالب أو من قبل المستأجرة، فهؤلاء آثمون ومخالفون للشريعة الإسلامية، كما أنهم يخالفون فطرة الله التي فطر الناس عليها وعليهم ذنب كبير (Fatwā Mīṣr, 2016, 4). وبالإضافة إلى ذلك أكَّدت الدكتورة سعاد صالح –أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر– بأن تأجير الأرحام تخريب للإسلام، وهو في ظاهره كأنه يحل مشكلة ولكن في باطنه يسبِّب مشكلات متعددة، ومنها ما يأتي (Fatwā Mīṣr. 2016, 4):

١. إنه حرام شرعا، ولا يثبت به النسب، وليس لصاحبة الرحم حق في المولود.
٢. إن الأم صاحبة الرحم تكون خلال فترة الحمل محرمة على زوجها؛ لأن الرحم مشغول بالحمل، وهنا مخالفة دينية، فالزوج لا يمكن أن يدخل بها في مدة الحمل؛ لأن الرحم فيه جنين رجل آخر، مما قد يؤدي إلى المنازعات بين الزوج والزوجة.
٣. إن الطفل الذي يحيى في بطن الأم المستأجرة يتغذَّى من دم أمه حتى ينتهي تكوينه وولادته؛ وبالتالي فهو أصبح لحمًا ودمًا ينتمي للأم صاحبة الرحم، وعليه فإنها تكون والدته الحقيقية، وهنا يختلف الوضع عن المرضعة، فالمرضعة شرعها الله حيث قال في كتابه: ﴿**وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ**﴾ [النساء: ٢٣].

ويرى الباحثون أن هذا الموقف هو الأنسب للعصر الحاضر.

المطلب الرابع: استئجار الأرحام في القانون التايلاندي

يعيش مسلمو بانكوك مع البوذيين تحت حكومة واحدة، وهم أقلية إسلامية، إذ يبلغ سكان مدينة بانكوك ٥,٧٠١,٣٩٤ نسمة، وفقا لقسم الإحصاء بمملكة تايلاند عام ٢٠٢٠م، أما عدد المسلمين فهو (عشرة بالمائة) أي ٥٠٠,٠٠٠ نسمة، وفقا لقسم الإحصاء باللجنة الإسلامية ببانكوك. والخلاصة أن مسلمي بانكوك ليس لديهم قوة كافية للاعتراض على أي قانون تسنُّه الحكومة.

واستئجار الأرحام في القانون التايلاندي أمر جائز، على أساس أن فيها مصالح كثيرة، منها سداد حاجة من لديه رغبة شديدة في تحصيل الولد مع عدم القدرة على تحصيله، كما ذُكِرَ في مادة ٢٤ من القانون الأسري التايلاندي. لكن الجواز مرهون بشروط كثيرة، بيّنها المحامي تانابات –وهو محامي مشهور في بانكوك–، على النحو التالي:

أولا: كيف يجوز استئجار الأرحام في القانون التايلاندي؟ (ธนภัทร, 2015, 3)

١. الزوج والزوجة اللذان لهما الحق في استئجار الأرحام: يجب أن يكونا متزوجين رسميًّا وقانونًا (التسجيل في أوراق المتزوجين، وفيها توقيع الزوج والزوجة)، ويجب أن يكونا

مستعدين لأن يكونا آباء وأمهات للطفل المولود؛ وعليه فالنساء غير المتزوجات والرجال غير المتزوجين والرجال والنساء الذين يعيشون كزوج وزوجة بدون تسجيل في أوراق المتزوجين لا حقَّ لهم في استئجار الأرحام.

٢. شروط المرأة المستأجرة (الحامل):

أ-يجب أن تكون المرأة المستأجرة قريبة الدم للزوج أو للزوجة باستثناء الوالدات من جهة الزوج أو من جهة الزوجة، فإن لم توجد قريبة الدم فيسمح القانون للنساء الأخريات.

ب-يجب أن يكون لديها ولد من قبل، وإذا كان لها زوج فيجب الحصول على موافقته أيضا.

ج-يجب ألَّا تكون صاحبة البويضة؛ وذلك لمنع الارتباط الجيني والعاطفي بين المولود والمرأة المستأجرة.

د-قبل الحمل يجب أن تتَّفق المرأة التي تُستأجر رحمُها بطريق الكتابة مع الزوج والزوجة اللذين يرغبان في إنجاب الطفل على أن الجنين هو طفل لهما.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الصحة العامة بمملكة تايلاند لديه السلطة في وضع قواعد تنظم قضية استئجار الأرحام، مثل: النفقات الصحية للمرأة المستأجرة أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة، للبعد عن النزاع والمخاصمة بين المرأة المستأجرة والزوج أو الزوجة.

٣. يمنع تأجير الأرحام بصور تجارية منعا باتا:

أ-يحظر قانون استئجار الأرحام لأغراض تجارية.

ب-يمنع التصرف كوسيط للمطالبة أو للموافقة على أية فوائد متعلقة باستئجار الأرحام.

ج-يحظر الإعلان عن المرأة التي لديها رغبة في أن تكون مستأجَرة أو مستأجِرة سواء من أجل منافع تجارية أو لا.

وتعد مخالفة القانون جريمة جنائية، تستوجب السجن ودفع غرامة ترجع إلى نظر المحكمة.

ثانيا: من الأب والأم القانونيان للطفل المولود في القانون التايلاندي؟

الطفل المولود من نطفة أو بويضة أو جنين متبرع باستخدام تقنية المساعدة على الإنجاب هو الولد القانوني للزوج والزوجة الراغبين في الإنجاب؛ ونتيجة لذلك يصبح الطفل المولود هو الطفل القانوني للزوج والزوجة اللذين يرغبان في إنجاب الأطفال. ويعد المولود طفل الزوج والزوجة عندما كان جنينا في بطن المرأة المستأجرة، ولو مات الزوج أو الزوجة قبل أن يولد الطفل، ويعتبر الطفل -في هذه الحالة- الابن القانوني للزوج والزوجة المتوفين (ธนภัทร, 2015, 4).

ملاحظة:

الأسرة التي لديها قدرة على الإنجاب ليس لديها الحق في استئجار الأرحام وفقا لهذا القانون؛ وذلك لأن القانون يهدف إلى استخدام التقنية المساعدة على الإنجاب للمساعدة في معالجة مشاكل العقم، ومن ثمَّ لا يحق -وفقا للقانون- استخدام هذه التكنولوجيا الطبية الإنجابية في حالة تمكن الزوج من إنجاب الأطفال، أو عدم رغبة الزوجة في الإنجاب بشكل طبيعي، أو رغبة الزوج في إنجاب عدة أطفال لغرض غير قانوني، أو في حالة رجل وامرأة غير متزوجين لكنهما يرغبان في إنجاب الأطفال (ธนภัทร, 2015, 5).

المبحث الثاني: أسباب استئجار الأرحام وأضراره عند مسلمي بانكوك، وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية

ذكرنا في المبحث الأول ما يتعلق باستئجار الأرحام وحكمه في الفقه الإسلامي، وفي هذا المبحث نتناول أسبابه وأضراره وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية، حيث استخدم الباحثون أداة المقابلات الشخصية مع مسلمي بانكوك، واختاروا ثلاث أسر لديها خبرة في استئجار الأرحام، إضافة إلى البحث عن تقارير الأطباء الماهرين في قسم الأمراض التناسلية للحصول على المعلومات الكاملة والصحيحة.

المطلب الأول: أسباب استئجار الأرحام في بانكوك

بعد استقراء بحوث الأطباء التايلانديين وجد الباحثون مقالة كتبتها الطبيبة سوم شت شت بيتون -طبيبة متخصصة في قسم الأمراض التناسلية بمستشفى رام خام هينج في بانكوك-

بيَّنت فيها أسباب استئجار الأرحام في بانكوك، وإليك هذه الأسباب (สมจิตร, 2017, 18-20):

١. ضعف الرحم، فقد يكون رحم الزوجة ضعيفًا عديم القدرة على الاستمساك بالجنين والاحتفاظ به في مدة الحمل مما يؤدي إلى سقوط الجنين؛ لذلك يختار الزوج والزوجة اللذان لديهما رغبة شديدة في الإنجاب طريقة استئجار الأرحام للحصول على المولود.

٢. قد تصاب الزوجة بأمراض تؤدي إلى سقوط الجنين.

٣. قد يسبب الحمل للزوجة أمراضًا شديدة.

٤. وجود عيوب خلقية شديدة في الرحم، كأن يكون صغير الحجم ولا يستطيع أن يحتفظ بالجنين، أو مصابا بجراح مع سلامة المبيض، أو مصابا بمرض السرطان.

٥. إصابة الزوجة بالعقم وعدم القدرة على الإنجاب، أو تجاوزها سن الإنجاب –أي أكثر من ٤٠ سنة.

٦. قد تستطيع الزوجة الإنجاب لكنها لا تريد أن تحمل المولود بنفسها بسبب الحفاظ على جسدها أو جمالها أو دفعًا لأعباء الحمل ومتاعبه.

هذه الأسباب الستة التي ذكرتها الطبيبة سوم شت من خلال خبرتها، ومما يؤيد كلامها المقابلات الشخصية التي أجراها الباحثون مع ثلاثة من مسلمي بانكوك ممن لديهم خبرة في هذا الموضوع، وذلك كما يلي:

أ–الشخص الأول: الأخت فاطمة بنت أحمد، مسلمة من بانكوك، لجأت إلى استئجار الأرحام للحصول على المولود؛ وذلك لضعف الرحم، إذ سقط حملها أربع مرات، ومن ثمة اختارت الصورة الأولى للحصول على المولود.

ب–الشخص الثاني: الأخت أسماء بنت علي، مسلمة من بانكوك، لجأت إلى استئجار الأرحام؛ لأن لديها مشكلة في الرحم، فبعد الفحص الطبي قال الأطباء بأن رحمها حجمه صغير جدًّا، ولا يستطيع الاحتفاظ بالجنين؛ ولذلك اختارت الصورة الثالثة للحصول على المولود؛ حيث أخذ الطبيب بويضتها وأخذ نطفة زوجها، ثم زرع الجنين في رحم امرأة مستأجرة.

ج–الشخص الثالث الأخ عبد العزيز بن يوسف، رجل مسلم من بانكوك، اختار وسيلة استئجار الأرحام للحصول على المولود؛ وذلك لأن نطفته ضعيفة جدًّا لدرجة أنها لا تقدر أن تمزج بويضة زوجته، كما أن زوجته بلغ عمرها أكثر من ٤٠ سنة؛ ولذلك اختار الصورة الثانية من استئجار الأرحام، حيث لُقِّحَت بويضة زوجته بماء رجل أجنبي، ووُضِعَت اللقيحة في رحم امرأة مستأجرة.

٧. الزواج المثلي، وهذا السبب لم تذكره الطبيبة سوم شت، ومعناه الزواج بين شخصين من نفس الجنس سواء كان بين رجلين أو امرأتين، وهو من المشكلات التي تكتسح الشعب التايلاندي في العصر الحاضر لا سيما في بانكوك؛ وذلك أن بعض أعضاء مجلس النواب في مملكة تايلاند أقرُّوا الزواج المثلي ليكون مادة جديدة من مواد قانون الأحوال الشخصية التايلاندي (مادة ١٤٤٨)، والآن بقي الإصدار والتوقيع من رئيس الوزراء والملك التايلاندي فقط (วิศรุต, 2020, 2).

ويلجأ المثليون لاستئجار الأرحام عندما يريدون الحصول على مولود، ذلك أنه لا سبيل لديهم للإنجاب والتناسل، ويتم ذلك بأخذ الطبيب نطفة المثليَّيْن، ووضعها في رحم المرأة المستأجرة، أو أخذ نطفة الرجل الأجنبي ووضعها مع بويضة المثلية أو بويضة المرأة المستأجرة، وعندما يوضع المولود يُسلَّم للمثليَّيْن للتربية بعد ذلك. ومن شواهد هذا ما حدث مع السيد تيراوت (Teerawat) وزوجه المثلي، وهو مسلم من بانكوك، قيل إنه ارتد بسبب ما، حيث لجأ إلى استئجار الأرحام للحصول على المولود، وقد أخذ الطبيب نطفته ووضعها في رحم المرأة المستأجرة، ثم حملت بتسعة أشهر فوضعت المولود، وفي الوقت الحالي بلغ عمره ثلاث (٣) سنوات، ويُربَّى تحت رعاية السيد تيراوت (Teerawat) وزوجه المثلي، وهما الوالدان القانونيان للطفل (รัชนี, 2019, 16).

المطلب الثاني: أضرار استئجار الأرحام ومفاسده في بانكوك

بعد استقراء بحوث الأطباء ومقالاتهم والاستمارات المتعلقة بالموضوع، وجد الباحثون بعض الأضرار والمفاسد المترتبة على استئجار الأرحام، منها:

١. إن استئجار الأرحام أصبح أمرًا تجاريًّا، كالسلعة التي تباع وتشترى، حيث باتت صاحبة الرحم المستأجر تشعر من الناحية النفسية بالاستغلال؛ لأن الأمر فيه وكالات وشركات تجارية خاصة، وهم بدورهم يستثمرون كلا الطرفين (الطرف الراغب في استئجار الأرحام وطرف المرأة المستأجرة). ووجدنا في صحيفة بانكوك أن النساء الفقيرات يخترن هذا العمل للحصول على الأموال الكثيرة (ไทยรัฐ, 2018, 12).

٢. إن استئجار الأرحام يؤدي إلى التجارة بالبشر، إذ هناك أمهات من بلدان كثيرة لديهن رغبة شديدة في الأطفال، لكنهن غير قادرات على الإنجاب، لذلك أرسلت النساء من مملكة تايلاند إلى بلاد أخرى بغرض تأجير الأرحام، وهذا الأمر يؤدي إلى مشاكل متعددة بعد ذلك (กรองทอง, 2021, 8).

٣. قد لا تسلم الأم المستأجرة المولود لصاحبة البويضة بسبب طلب زيادة في المال من الزوج والزوجة، وعدم متتابعة الشروط كما في عقد استئجار الأرحام؛ ما يؤدي إلى الخصومة بين الأم المستأجرة والزوج والزوجة كما حدث في بانكوك (อัมริน, 2019, 20).

٤. من المشاكل التي تحدث بين الأم المستأجرة وصاحبة البويضة أن الأم المستأجرة قد ترفض تسليم المولود لصاحبة البويضة؛ لأنها حملت المولود بنفسها وتشعر بأن هذا الجنين خرج من بطنها، وهي التي تحمَّلت متاعب الحمل والولادة، وتشعر بأنها أم المولود الحقيقي، ولا تستطيع أن تصبر على فراق المولود؛ مما يؤدي بالطرفين إلى المحاكم (อัมริน, 2019, 20).

٥. لو نظرنا إلى الفقه الإسلامي لوجدنا الولادة بطريق استئجار الأرحام تؤدي إلى اختلاط الأنساب، فالمولود لا يدري إلى من ينتمي، إلى صاحبة البويضة أم إلى المرأة التي حملته في بطنها، وهاهنا أصبح نوعان من الأم، الأم البيولوجية والأم الحامل للجنين، وهذا الأمر لا يؤدي إلى التنازع فحسب، بل يعود بالأمراض النفسية على الطفل أيضًا (ʿĀlī, n.d. 808).

وفيما يتعلق بنسب المولود إلى صاحبة البويضة أو صاحبة الرحم فقد اختلف العلماء على قولين:

القول الأول: يرجع نسب الطفل إلى صاحبة الرحم الحاضنة لا إلى صاحبة البويضة، وهذا قول بعض الباحثين المعاصرين، منهم الدكتور محمد خالد -صاحب مقال "تأجير الأرحام في نظرة الشريعة" (Sājidah, n.d. 23). واستدلوا بما يأتي:

أ- قال تعالى: ﴿**إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي ولدنهم**﴾ [المجادلة: ٢]، وهذه الآية قال ابن كثير إنها تدل على أن الأم هي التي تلد وتضع الحمل (ʿIbn Kathīr, 1999, 8/35).

ب- قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ)) (ʿAḥmad, 2001, 6/125). ففي هذا الحديث وصف رسول الله ﷺ الأم بأنها التي يجمع الخلق في بطنها.

والمقصود أن الأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة تدل على أن الولد هو ابن/بنت للمرأة التي حملته ووضعته، وتثبت بينهما أحكام الأمومة والبنوة من حيث الميراث ووجوب النفقة والحضانة والبر بها وحرمة الأصول والفروع وغير ذلك من الأحكام الفقهية.

القول الثاني: يرجع نسب الطفل إلى صاحبة البويضة، وهذا قول الباحثين المقرّين بمشروعية استئجار الأرحام، أما صاحبة الرحم فهي كالأم من الرضاع، فيحكم بأنها أم باعتبار الحضانة والتغذية، ولا يثبت لها النسب، وإنما يثبت لها حكم الرضاع فقط (ʿĀrif, n.d. 2/782). واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ**﴾ [النحل: ٤]، حيث تدل هذه الآية على أن الولد ينسب لصاحبة البويضة التي خصبت بماء زوجها وفقًا للحقيقة البيولوجية التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز (ʿĀrif, n.d. 2/782).

٦. في ضوء مقصد حفظ الكرامة الإنسانية نجد أن الرحم في مقاصد الشريعة الإسلامية شيء مهم، وله حرمة كبيرة، وليس موضع ابتذال حتى يُسْتَأجَر؛ لأن الرحم عضو بشري وله علاقة شديدة بعواطف ومشاعر المرأة المستأجرة، وليس كأي عضو آخر -كاليد والرجل- يمكن استئجار صاحبه لأجل العمل أو غيره من الأغراض التي لا تدخل فيها المشاعر.

وواقع الأمر أن استئجار الأرحام يؤدي إلى فقد كرامة الإنسانية، كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾ [الإسراء: ٧٠]، وهذه الآية قال عنها أبو الحسن في تفسيره "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز": "{ولقد كرَّمنا} معناه فضَّلنا {بني آدم} بالعقل والنُّطق والتَّمييز" (al-Nīsābūrī 1415AH, 1/642). فيجب علينا أن نميّز ما هو إيجابي عمَّا هو سلبي، واستئجار الأرحام أمر إيجابي يؤدي إلى فقد كرامة الإنسانية بلا ريب، وحفظ الكرامة من المقاصد المنصوص عيها في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ [الإسراء: ٧٠]. وقد اهتم علماء المقاصد ببيان أهمية هذا المقصد في معرض تناولهم لمقصد حفظ العرض (Ibn ʿĀshūr, 2011, 82).

٧. أكَّدت الطبيبة سُوم شِتْ -الطبيبة في قسم الأمراض التناسلية بمستشفى رام خام هينج ببانكوك- بأن استئجار الأرحام يؤدي إلى مخاطر جسدية وعقلية على المرأة المستأجرة؛ لأن الطبيب سيُدخِل كمية كبيرة من الخلايا والأجنة إلى رحمها؛ أملًا في إنجاب الأطفال أكثر من مراعاة سلامتها، إضافة إلى الأمراض الناتجة بسبب ذلك، مثل نزيف الرحم المتكرر والتسمم الدموي وتمزق الرحم، وغير ذلك (ไทยพีบีเอส, 2020, 6).

المطلب الثالث: حلول مشكلة استئجار الأرحام في ضوء الفقه الإسلامي والدراسة الميدانية

قبل أن نعرض حلول مشكلة استئجار الأرحام لا بد لنا أن نعرف واقع المسلمين في بانكوك مع هذه القضية، للوصول إلى فهم عميق لكيفية تدبير شؤون المسلمين في المملكة أولا. وواقع الحال أن الحكومة التايلاندية أصدرت القانون الدستوري التايلاندي الذي يعدُّ القانون الأهم في المملكة، ويتفرع إلى فروع كثيرة لتدبير الشؤون في المملكة، ومنها قانون تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ٧٧ محافظة في مملكة تايلاند. وهذا القانون فيه الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراث عند المسلمين في جميع المحافظات، وتطبق فيه أحكام القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والشريعة الإسلامية والمرسوم الملكي في رعاية الإسلام لعام ١٩٤٥م. أما كيفية إدارة الشؤون الإسلامية في مملكة تايلاند؛ فهي على النحو الآتي (al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk, 2015, 11):

١. مما لا شك فيه أن المسلمين في تايلاند موجودون في كل المحافظات، وكل محافظة تضم المساجد في كل مقاطعة وقرية؛ ومن هنا فالأمر الأول هو تعيين أعضاء لإدارة كل مسجد، كالإمام والخطيب والمؤذن وغيرهم بطريقة التصويت.

٢. بعد ذلك يقوم الإمام في كل مسجد بتعيين اللجنة الإسلامية للمحافظة بطريق الانتخابات؛ ليكون لكل محافظة في تايلاند لجنة إسلامية خاصة بها.

٣. تقوم اللجنة الإسلامية للمحافظة بتعيين منصب شيخ الإسلام وهو رئيس الشؤون الإسلامية في المملكة؛ ليقوم بتدبير الشؤون الإسلامية في المملكة بطريقة الانتخابات، ويشغل منصب شيخ الإسلام حاليا الشيخ "عبد العزيز بِيْتَكْ خُمْبُون".

أما ما يتعلق بالأحوال الشخصية والمشكلات الأسرية؛ فيوكِّل شيخ الإسلام رئيس اللجنة الإسلامية للمحافظة ليقوم بإدارة هذا المجال نيابة عنه، ثم يوكّل رئيس اللجنة الإسلامية للمحافظة أعضاء اللجنة الإسلامية وأئمة المساجد لينوبوا عنه أيضًا. والموضوع الذي نركّز عليه هنا هو اللجنة الإسلامية ببانكوك، وهي التي تُفَعِّل وتراعي كل شيء فيما يتعلق بالشؤون الإسلامية ببانكوك، لا سيما ما يتعلق بالأسرة؛ لأنه أكثر المشاكل لدى اللجنة.

وبالنسبة لقضية تأجير الأرحام التي حدثت عند بعض مسلمي بانكوك، فقد التقى الباحثون مع أعضاء اللجنة الإسلامية للبحث عن الحلول المناسبة التي تعالج هذه القضية بطرق شرعية، ووصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أن معظم مسلمي بانكوك ليس لديهم علم شرعي صحيح فيما يتعلق بهذه القضية، أو لديهم علم لكنه ليس متمكِّنًا في قلوبهم، ويمكن القول أن هذا بسبب طبيعة معيشتهم، حيث يعيشون ويعملون مع البوذيين؛ مما أفرز مفاهيم مغلوطة، مثل أن استئجار الأرحام حلال دائمًا، لما فيه من مصلحة تحصيل الولد. والإحصاءات المكتوبة تدل على أن استئجار الأرحام يزداد كل سنة في المجتمع التايلاندي، حيث سُجِّل في عام ٢٠١٨م ٢٦٢٣ حالة، وفي عام ٢٠١٩م ٣١٤٠ حالة، وفي عام ٢٠٢٠م ٣٣٠٤ حالة. أما في بانكوك فقط فسُجِّل في عام ٢٠١٨م ١٢١٧ حالة، وفي عام ٢٠١٩م ١٥٦٨ حالة، وفي عام ٢٠٢٠م ١٧٠٥ حالة. وعدد الحالات في بانكوك أكثر منه في غيرها؛ بحكم أن فيها المستشفيات المتطورة والأطباء المهرة.

وقد حاول الباحثون تمييز البوذيين من المسلمين لكنهم ما استطاعوا؛ لعدم تدوين ذلك في المصادر والبيانات (สุมนมาน, 2020, 143). أما الدليل على أن استئجار الأرحام وقع من مسلمي بانكوك فهو ما كتبه أعضاء اللجنة الإسلامية ببانكوك في مجلتهم الشهرية من أن استئجار الأرحام قضية معاصرة وانتشرت في المجتمع التايلاندي عمومًا، وأن من مسلمي بانكوك من فعل ذلك لتحقيق بعض المصالح، كتحديد جنس المولود (ذكر أو أنثى) وصفة المولود (توأم أو غيره) وغير ذلك. وعليه فلا بد للمسلمين الذين يعيشون في المجتمع البانكوكي أن يفهموا ما ورد في هذه القضية بشكل صحيح (al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk, 2021, 17).

واللجنة الإسلامية ببانكوك ومركز شيخ الإسلام بحثتا عن الحلول لهذه المشكلة، ووجدتا عدة حلول، كلها مستوحاة من الفقه الإسلامي والتربية الصحيحة والتوعية والتدريس، ومنها:

١. تعدد الزوجات: فلو رجعنا إلى الأسباب المؤدية إلى استئجار الأرحام لوجدنا أن هناك عدة أسباب، ولكن أكثرها تحقيق الرغبة في الحصول على المولود، مع أن الزوجة لديها مشاكل كثيرة، كالعقم وعدم القدرة على الإنجاب وغيرها. وحل هذه المشكلة في ضوء الفقه الإسلامي يتجلَّى في مبدأ تعدد الزوجات الذي يشتمل على مصالح كثيرة كالإنجاب والتناسل، وهذا الحل يمكن اللجوء إليه إذا كانت الزوجة الأولى لا تستطيع أن تحمل، فالزوج له الحق حينئذ في الزواج الثاني بغية تحصيل الولد من الزوجة الثانية. وتعداد الزوجات بديل مشروع، ولا خلاف بين الفقهاء في مشروعيته، كما قال تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾ [النساء: ٣].

٢. الدورات الأسبوعية بمركز شيخ الإسلام، فمجلس شيخ الإسلام أعماله الأساسية نشر الدعوة الإسلامية وتعليم الدين وإصدار الفتاوى وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، حيث يصدر المجلس مجلة شهرية تعنى بالإسلام والمسلمين في تايلاند، إضافة إلى الإفتاء في القضايا المعاصرة والقضايا الدينية الواردة من الجهات الرسمية وغيرها، وأيضًا من خلال الدورات الأسبوعية –وهي طريقة قديمة في التعليم– التي تقام بمركز شيخ الإسلام. وقضية استئجار الأرحام أُشِيرَ إليها في الدورة المقامة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٧م، حيث تكلم نائب شيخ الإسلام عن حكم تأجير الرحم في الفقه الإسلامي وما يتعلق به بالتفصيل، وبفضل الله فهم كثير من حضور الدورة القضية أكثر من السابق، بما أهَّلهم لنشر المعلومات الصحيحة في قراهم.

٣. إصدار المجلات والدوريات تحت رعاية اللجنة الإسلامية ببانكوك والتي تبيّن ما يتعلق بالقضايا المعاصرة، كحكم استئجار الأرحام، ويرسل أعضاء اللجنة الإسلامية ببانكوك هذه المجلات إلى كل المساجد في بانكوك والتي يبلغ عددها الآن مائة وثمانية وتسعين (١٩٨) مسجدا. ووفقا للأستاذ مَنَاتَمْ بُوْتُوْج –رئيس الموظفين في قسم

التسجيل باللجنة الإسلامية ببانكوك- فالمجلات والدوريات تحت رعاية اللجنة الإسلامية ببانكوك تُرسل إلى كل مسجد في كل شهر، ويبيَّن فيها حكم القضايا المعاصرة الواقعة في المجتمع. وقد تعرَّضت مجلة مسلم بانكوك التي نُشرِت في شهر يوليو ٢٠٢١م لقضية استئجار الأرحام، وبيَّنت تعريف استئجار الأرحام وكيفيته وحكمه وأضراره وآراء العلماء في بانكوك وإرشادهم حول الموضوع. ولا يخفى ما لهذه المجلات من دور فعَّال في نشر الوعي الصحيح في المجتمع.

٤. الإفادة من خطبة الجمعة: حيث أرسل الأستاذ علي كُوْنبِيْنج -رئيس قسم الدعوة الإسلامية في اللجنة الإسلامية ببانكوك- عشرة أشخاص من أعضاء اللجنة الإسلامية ببانكوك إلى مساجد العاصمة ليخطبوا بالناس يوم الجمعة، وتدور مواضيع الخطبة حول القضايا المعاصرة التي تحدث في المجتمع البانكوكي، كاستئجار الأرحام والزواج المثلي والتبني، وتتضمَّن الخطبة الاستدلال بالأدلة الشرعية وآراء العلماء والقواعد الفقهية لتثبيت أحكام تلك القضايا.

واختارت اللجنة الإسلامية ببانكوك هذه الطريقة لتربية وتوعية المسلمين؛ لأن بعضهم ليس لديهم وقت كاف لاكتساب العلوم الدينية باستثناء وقت صلاة الجمعة، والخطبة لقصرها تعتبر كالخلاصة التي تصل إلى عقول المستمعين مباشرة، مع ملاحظة أنه يجب على المصلي أن يستمع إلى الخطبة.

وحول قضية استئجار الأرحام خطب الجمعة الأستاذ إسماعيل جَارِيْن شَنْج -رئيس قسم التطوير في تدبير شؤون المسلمين باللجنة الإسلامية ببانكوك- في تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦م بمسجد جامع الإسلام (رام خام هينج) -الواقع في وسط بانكوك-، وقرَّر الأستاذ في خطبته -كما أفاد الباحث الأول- أن استئجار الأرحام حرام شرعًا، وأن مصالحه وهمية، وأن له آثارا سلبية وأضرارا كثيرة. وكانت خطبته جيدة؛ لأن بعض المستمعين بعد الصلاة طلبوا منه أوراق الخطبة للاستفادة منها.

٥. الاستعانة بوسائل الإعلام، ومنها: النشر في وسائل التواصل الحديثة (Facebook Live) في مجموعة اللجنة الإسلامية ببانكوك (Page Muslim Bangkok)، حيث يتكلَّم بعض أعضاء اللجنة الإسلامية في القناة حول ما يتعلق بالقضايا المعاصرة كاستئجار الأرحام. من ذلك محاضرة تحت عنوان استئجار الأرحام حلال أو حرام؟ ألقاها الأستاذ علي كُوْنبِيْنج -رئيس قسم الدعوة الإسلامية في اللجنة الإسلامية ببانكوك- بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٤م، ومما جاء فيها أن استئجار الأرحام حرام شرعا؛ وسبب التحريم أن فيه دخول طرف ثالث سواء كان من جهة نطفة الرجل أو بويضة المرأة المستأجرة، علاوة على المفاسد المفضية إلى النزاع والمخاصمة بين أفراد المجتمع، وحذَّر من الاقتراب من هذا الأمر؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

وهذه المحاضرات تنشر أسبوعيا يوم الأحد؛ لأنه يوم العطلة في مملكة تايلاند، ما يمكِّن المسلم من الاستماع إلى ما يفيده في أمر دينه، علما بأن مدة المحاضرة ساعة ونصف.

٦. الطلب من المستشفيات المساعدة في تمحيص الأشخاص الذين طلبوا استئجار الأرحام من الأطباء؛ لأن الإجراءات في كل مستشفيات بانكوك تطلب من المريض تسليم بطاقته الشخصية لموظفي المستشفى لمراجعة اسمه والمعلومات المتعلقة به، ومن ذلك ما يتعلق بدين المريض، فإذا كان المريض مسلما وطلب شيئا ذا صلة باستئجار الأرحام، فالموظفون في المستشفى سيتصلون باللجنة الإسلامية ببانكوك، واللجنة بدورها تقوم بالنصيحة والإرشاد بالموعظة الحسنة. غير أن هذه الطريقة قد لا تصل إلى الهدف المنشود؛ لأن كثيرًا من المستشفيات لا تتصل باللجنة بسبب الرشوة وغيرها، كما أن عملية استئجار الأرحام تحتاج إلى التقنية الحديثة، ولذا يكون سعرها غال جدًّا.

ويمكن القول بأن هذه هي الحلول المناسبة لمسلمي بانكوك لمعالجة مشكلة استئجار الأرحام، وكلها تدور حول الإرشاد والنصيحة والتفاهم، وليس فيها عقاب من قبل شؤون

المسلمين في بانكوك؛ لأن ذلك مخالف للقانون الدستوري التايلاندي، الذي ينص على أن كل إنسان تايلاندي له الحق في أن يفعل ما يشاء ما دام لا يضر الآخرين.

الخاتمة

يمكن أن نلخص نتائج البحث في الآتي:

١. استئجار الأرحام في صورته العامة هو طلب تلقيح ماء رجل (النطفة) بماء زوجته (البويضة) تلقيحًا خارجيًا في وعاء اختبار، ثم زرع هذه البويضة الملقحة (اللقيحة) في رحم امرأة أخرى، تتطوَّع بحملها حتى ولادة الجنين، مقابل مبلغ معيَّن من المال، وبعد ذلك يتولى الزوجان رعاية المولود، ويكون ولدهما قانونًا وشرعًا.

٢. صور استئجار الأرحام في بانكوك تتمثَّل في ثلاث صور؛ الصورة الأولى: أن يجري تلقيح خارجي في أنبوب اختبار بين نطفة الرجل وبويضة زوجته، ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة أخرى للحمل. والصورة الثانية: أن تلقح بويضة الزوجة بماء رجل غير زوجها، وتوضع اللقيحة في رحم المرأة المستأجرة. أما الصورة الثالثة؛ فهي أخذ بويضة امرأة سواء كانت متزوجة أم لا، وتلقحيها من ماء رجل أجنبي سواء كان متزوجًا أم لا، ليزرع الجنين في رحم امرأة أجنبية سواء أكانت المرأة التي أخذت البويضة منها أم غيرها.

٣. اتفق العلماء بمملكة تايلاند واللجنة الإسلامية ببانكوك على أن استئجار الأرحام غير جائز مطلقًا في صوره الثلاث؛ لأنه يدخل فيه طرف ثالث سواء كان من جهة نطفة الرجل أو بويضة المرأة المستأجرة، وقد نظروا في القاعدة الفقهية "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"؛ لأن قضية استئجار الأرحام فيها مفاسد ومجلبة للخلاف، لما يترتَّب عليها من نزاع بين الأفراد في المجتمع، علاوة على ما يكون من اختلاط النسب بين الأم المستأجرة والأم صاحبة البويضة؛ ومن ثمَّة فهذه القضية لا تتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ النسل وما يتعلق به من مقصد الكرامة الإنسانية.

٤. الطفل المولود من نطفة أو بويضة أو جنين متبرع باستخدام تقنية المساعدة على الإنجاب هو الولد القانوني للزوج والزوجة الراغبين في الإنجاب وفقا للقانون التايلاندي، سواء كانت الحامل هي الزوجة نفسها أو امرأة مستأجرة.

٥. بحثت اللجنة الإسلامية ببانكوك عن الحلول والوسائل الوقائية لهذه القضية، ووصلت إلى بعض الحلول مثل: تعدد الزوجات، والدورات الأسبوعية بمركز شيخ الإسلام للتوعية، وإصدار المجلات والدوريات تحت رعاية اللجنة الإسلامية ببانكوك، إضافة إلى الاستفادة من خطبة الجمعة بمساجد بانكوك، والاستعانة بوسائل الإعلام لبيان الحكم الشرعي للقضايا المعاصرة كاستئجار الأرحام في الفقه الإسلامي، وأخيرا الطلب من المستشفيات المساعدة في الكشف عن الأشخاص المسلمين الراغبين باستئجار الأرحام بغية إرشادهم ونصيحتهم.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

١. ينبغي على المدارس الدينية في بانكوك أن توضِّح للطلبة الحكم الشرعي في القضايا الفقهية المعاصرة، وأن يكون ذلك مقرونا ببيان الأدلة الشرعية والعقلية؛ لأن أجيال هذا الزمان تتجاوز السؤال عن الحكم ودليله إلى السؤال عن علَّته وفلسفته ومقاصده.

٢. إدراج بعض القضايا المعاصرة في المناهج الدراسية بدءا من المرحلة الابتدائية، بما يتناسب وطبيعة كل مرحلة؛ لأن هذا مما يرفد المسلم بالوعي بالواقع المعيش.

٣. إعداد دورات أو مخيمات خاصة لشباب المسلمين لاسيما في بانكوك، واستغلالها لبيان ما يتعلق بالأسرة المسلمة والقضايا المعاصرة، كاستئجار الأرحام والزواج المثلي والتبني وغيرها. ولا يخفى ما للأنشطة من أثر فعَّال في الإرشاد والتوجيه.

٤. استغلال المسلمين ذوي الخبرة للمساهمة في عملية الإصلاح المجتمعي، ولا يقتصر هذا على أهل العلم الشرعي بل يشمل كل ذي موهبة تمكِّنها من المساهمة في مسيرة الإصلاح.

المراجع

กรองทอง. 2020. ผลกระทบการอุ้มบุญ. พิมพ์ครั้งที่ 1. พยุหเจดีย์: สมุทรปราการ.

ไทยพีบีเอส. 2020. การอุ้มบุญในไทย. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. ดุสิต: กรุงเทพมหานคร.

ไทยรัฐ. 2018. ผลกระทบการอุ้มบุญ. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. ไทยรัฐ: กรุงเทพมหานคร.

ธนภัทร. 2015. กฎหมายที่ว่าด้วยเรื่องการอุ้มบุญ. พิมพ์ครั้งที่ 1. ส วงษ์เสงี่ยม: กรุงเทพมหานคร.

รัชนี. 2019. เทคโนโลยีการสืบพันธุ์. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. โรงพยาบาลรามคำแหง: กรุงเทพมหานคร.

วิศรุต. 2020. กฎหมายคู่ชีวิต. พิมพ์ครั้งที่ 1. จุฬาลงกรณ์มหาวิทยาลัย: กรุงเทพมหานคร.

ศิริลักษมี. 2018. การอุ้มบุญ. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. โรงพยาบาลรามคำแหง: กรุงเทพมหานคร.

สมจิตร.2017.การสืบพันธุ์ด้วยเทคโนโลยี. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. โรงพยาบาลรามคำแหง: กรุงเทพมหานคร.

สุมนมาน. 2020. ผู้หญิงอุ้มบุญ. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. มหาวิทยาลัยมหิดล: นครปฐม.

อัมริน. 2019. ผลกระทบการอุ้มบุญในไทย. ไม่ระบุครั้งที่พิมพ์. ราชดำเนิน: กรุงเทพมหานคร.

Interview with Fatimah Binti Ahmad, a Muslim woman who used surrogacy to get a baby on 31st May 2021 at 8.00 am.

Interview with Asma Binti Ali, a Muslim woman who used surrogacy to get a baby on 1st June 2021 at 10.00 am.

Interview with Abdulaziz bin Yusuf, a Muslim man who choose surrogacy to get a baby on 1st June 2021 at 5.00 pm.

Interview with Ustaz Ali Kongpeng, Head of the Islamic Dakwah Department at the Islamic Committee in Bangkok, Thailand on 11th June 2021 at 7.00 am.

Interview with Ustaz Ismail Jareanchang, Head of the Department of Development in Managing Muslim Affairs at the Islamic Committee in Bangkok, Thailand on 11th June 2021 at 8.00 am.

Interview with Dr. Sirilaksami, Physician in the Reproductive Department of Ram Kham Hing Hospital, Bangkok on 10th June 2021 at 11 am via phone call.

ʾAḥmad Bin Ḥanbal. 2001. Musnad al-ʾImām ʾAḥmād. Muʾassasah al-Risālah.

ʾAḥmad Muḥammad Lutfī. n.d. al-Talqīḥ alṢināʿī Bayna ʾAqāwīl al-Fuqahāʾ Wa ʾĀrāʾ al-ʾAṭibbāʾ.

al-Bashīr, Ṣādiq ʾAḥmad. 2016. Fiqh al-Muʿāmalāt. Oman, Masqat.

al-Bukhārī, Muḥammad bin ʾIsmāʿīl. 2002. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Rīyāḍ, MaktabAh al-Maʿārif.

al-Daynūrī, ʾAbū Muḥammad ʿAbdullāh Bin Muslim Bin Qutaybah. n.d. Gharīb al-Qurʾān.

al-Kawlī, Hind. 2011. Taʾjīr al-ʾArḥām Fī al-Fīqh al-ʾIslāmī. Jāmiʿah Dimashq, Kulliyah al-Sharīʿah.

al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk. 2015. Majallah Muslim Bangkūk. Vol. 4/11-12.

al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk. 2018. Majallah Muslim Bangkūk. Vol. 9/4-5.

al-Lajnah al-ʾIslāmiyyah Bī Bangkūk. 2021. Majallah Muslim Bangkūk. Vol. 7/17.

al-Nīsābūrī, ʾAbū al-Ḥasan ʿAlī Bin ʾAḥmad. 1415AH. al-Wajīz Fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz. Bayrūt, Dār al-Qalam.

al-Qaraḍāwī, Yūsuf. 2012. al-Ḥalāl Wa al-Ḥarām Fī al-ʾIslām. al-Qāhirah, Maktabah Wahbah.

al-Sālūs, ʿAlī ʾAḥmād. 2002. Mawsūʿah al-Qaḍāyā al-Muʿāsirah Wa al-ʾIqtiṣād al-ʾIslāmī. Miṣr, al-Qāhirah.

al-Ṭabrānī, Sulaymān Bin ʾAḥmād. n.d. al-Muʿjam al-ʾAwsaṭ. al-Qāhirah, Dār al-Ḥaramayn.

ʿĀrif, ʿAlī ʿĀrif. n.d. al-ʾUmm al-Badīlah.

Fatwā Mīṣr. 2016. Taʾjīr al-ʾArḥām Ḥarām Sharʿan. Miṣr, al-Qāhirah.

ʾIbn ʿĀshūr, Muḥammad. 2011. Maqāṣid al-Sharīʿah. Miṣr, Dār al-Kutub al-Miṣrī.

ʾIbn Kathīr, ʾIsmāʿīl. 1999. Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm. Dār Ṭayibah Li al-Nashr.

ʾIbn Manẓūr, Muḥammad Bin Mukrim. 2014. Lisān al-ʿArab. Beirut: Dār Ṣādir.

ʿĪd, ʾAḥmad ʿīd ʿAbd al-Ḥamīd. 2017. Maqāṣid al-Sharīʿah. Oman, Masqaṭ.

Karīmāh ʿAbūd Jībr. 2010. ʾIstiʾjār al-ʾArḥām Wa al-ʾAthār al-Mutarattib ʿAlayhī. Jāmīʿah al-Mūṣal, Kulliyyah al-Tarbiyyah.

Sājidah Ṭāha Maḥmūd. n.d. Taʾjīr al-ʾArḥām Wa ʾAthāruhu Fī Naẓar al-Sharīʿah Wa al-Ṭibb Wa al-Qānūn. Irāq, Jāmiʿah Baghdād.